التغيير ومستقبل القضية الكوردية في سوريا

سربست نبي

جميع نظم الاستبداد هي الآن في حالة تقهقر في المنطقة. وهذا ما يتماشى مع رغبات شعوب المنطقة في التحرر، ويتسق مع إراداتها في الظهور بمظهر جديد على مسرح التاريخ، على نحو يتعارض مع وضعية القهر التي فرضت عليها. ولا ريب في أن هذا الحراك التاريخي سيعيد تشكيل بانوراما تاريخنا المعاصر ومستقبل شعوب المنطقة.

إذاً كيف نفسر هذا التحوّل العاصف في النظم السياسية وفي المجتمعات؟ وما الذي يمكننا أن نتوقعه بالنسبة إلى مصير القضية القومية سياسياً؟ وما هو الدور المحتمل والمؤثر الذي بمقدور الكورد السوريين القيام به؟ وفي هذا السياق يتعين علينا أن نلحّ بصورة دائمة على التقابل الأساسي، بنظرنا، بين واقع الشعب الكوردي القائم، واقع العبودية والاضطهاد والإملاق، وبين ما ينبغي أن يكون عليه واقعه مستقبلاً، وما نطمح إليه.

المسألة الرئيسة تكمن في كيفية المصالحة مع المستقبل، في هذه الجغرافية السياسية، وهذا ما يمكن أن نتوقعه من هذا التحول التاريخي. وفي هذا السياق تشكل الدولة الوطنية ـ الحديثة الإطار السياسي والحقوقي الأرقى لتنظيم الحياة المشتركة في هذه الجغرافية. كل ذلك عبر المساهمة الحرّة للجميع في تقرير مصيرهم السياسي، والسعي إلى أن يكون مستقبلهم هو ذاتهم، ولا شيء غير ذاتهم، المستقبل الذي ينبغي أن يسهموا في صناعته ويحققوا ذاتهم فيه تحقيقاً حرّاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا يتوجب الانخراط بوعي في واقع التغيير، والمساهمة بقوة في تحديد مصائره، فلا يحتمل أن نكون غير مكترثين لما يجري حولنا من تحولات، أصبحت ساحتنا السورية مسرحاً رئيساً لها.

منذ انقلاب آذار 1963 احتكر البعث، وأيديولوجيته القومية، الحياة السياسية في البلاد وقسرت المجتمع على التطبع بشعاراته الثورية وعلى السير طبقاً لمصادراته الأيديولوجية ومقاصده، وقد انعكس ذلك على مجمل مناح الحياة العملية والنظرية. إذ قدّ الدستور السوري الحالي على مقاس دستور حزب البعث، بل يمكن عدّه مجرد حواشٍ على متنه الأيديولوجي. وتميّز بهيمنة الأيديولوجية القومية العنصرية عليه، والتي تؤكد سيادة عنصر قومي دون غيره، وربط المواطنة السورية واختزالها في مطالب الأيديولوجية العروبية. ففي مقدمة الدستور التي تعدّ جزءاً لا يتجزأ منه، يلاحظ استخدام كلمة (عربي) و (عربية) أكثر من ثلاثين مرة، ويعزز هذا المنحى القومي المنطلقين (2ـ1) ثم تتوالى المواد والفقرات التي تؤكد ما سبق. في الفقرة (1) من المادة الأولى تحدد اسم الدولة بـ(الجمهورية العربية السورية) وفي الفقرة (2) منها (القطر العربي السوري هو جزء من الأمة العربية) وعلى كل فرد سوري جدير بالمواطنة أن يلتزم العمل من أجل وحدة الأمة الشاملة، فـ (المواطنون في الجمهورية العربية السورية هم فقط العاملون من أجل الوحدة العربية الشاملة).

وفي المادة (4) (اللغة العربية هي اللغة الرسمية)، حيث تمّ تجاهل وجود أيّ لغات قومية أخرى في البلاد وإنكارها. وتُلزم جميع المواد التالية (ـ90ـ96ـ116ـ7ـ63): رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم، وأعضاء مجلس الشعب، عبر القسم الدستوري بالعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية. كذلك الأمر مع المادة (11) الخاصة بمسؤوليات القوات المسلحة. وفي الاقتصاد والتخطيط الاقتصادي المادة (13)، كما في التعليم والثقافة طبقاً للمادة (21) حيث ورد: (يهدف نظام التعليم والثقافة إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي، علمي التفكير، مرتبط بتاريخه، معتز بتراثه، مشبع بروح النضال من أجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية). والمادة (23) (الثقافة القومية الاشتراكية أساس بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهي تهدف إلى تحقيق القيم الأخلاقية والمثل العليا للأمة العربية)، وحتى في النطاق القضائي بينما كانت الأحكام تصدر فيما مضى باسم (الشعب السوري) صارت بموجب المادة (132) من الدستور الحالي تصدر باسم (الشعب العربي في سوريا). وماذا بعد كل هذه الـ (بعثنة) العروبية للبلاد، التي استعانت بكل تقنيات احتكار السلطة من النازية واستلهمت ممارساتها الأيديولوجية وخبراتها البيروقراطية.

بات التغيير حتمياً في سوريا، مثلها في ذلك مثل الدول الأخرى. وكما يشير مسار تطور حركة الاحتجاج في الشارع السوري فإن المآل الحتمي لنظام الاستبداد هو التغيير، نظير أنظمة الاستبداد التي تداعت تحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضربات السخط الشعبي وغضب الشارع. فهذا النظام باق حتى الآن في الظاهر فحسب، لكن بقاءه ليس دليل قوته، إنما العكس دليل ضعفه، وهو يستمر بفضل ضعفه هذا، إنه هشّ إلى حدّ كبير في الداخل.

لكن من الهام أن نعلم أيضاً أن هذا المصير أو المآل لن يكون مستنسخاً، بالضرورة، عن التجارب الأخرى وإن تماثل معها في بعض خصائصها. وهذا ما يستدعي من الكورد ونُخَبهم السياسية الترقب والحذر والتفاعل النقدي الإيجابي مع الموقف.

بات التغيير أقرب الآن بالنسبة إلى الشعب الكوردي خصوصاً أكثر من أي وقت مضى. بموازاة ذلك أخذ يعي بعمق ضرورة تخطي وضعه الراهن المذلّ، نحو وضعٍ يليق بكرامته الإنسانية.

كانت إرادة التغيير حاضرة على الدوام لدى الكورد السوريين، إلا أنها كانت تسبق وعيَ التغيير ومنفصلة عنه. كانت إرادة مجردة لا تاريخية، وقد باتت الآن متلازمة مع الوعي التاريخي بالتغيير ومتوحدة به.

معضلة الكورد السوريين لم تعد، بعد الآن، مع نظام الاستبداد العنصري في سوريا. إنما المعضلة الرئيسة هي مع تركة النظام السياسية والاجتماعية، من استعباد وتشويه وإقصاء وتعريب للكورد والجغرافية الكوردية.... الخ التي ينبغي أن تزول بزوال النظام، وهذا هو المحك الذي ينبغي لأيّ نظام بديل ومحتمل أن يثبت جدارته الديمقراطية وشرعيته الوطنية الشاملة عليه. ولهذا لا يبدو ثمة فارق هام وجوهري حتى هذا الوقت، من الناحية السياسية، أن يكون الكورد أول الثائرين على النظام أو آخر من يعلن الثورة عليه. فما يبدو جوهريّاً بالنسبة لنا وحيوياً بالنسبة لمستقبل قضيتنا هو إعلان الثورة أولاً على تركة النظام العنصري.

من هذا المنطلق تبدو مسألة التغيير من أجل ذاته (التغيير من أجل التغيير) عبثية وتشكل خيانة وطنية وإنسانية، لأن الغاية القصوى التي يبرر بها التغيير تنبع من مبدئها، التخلص من الاستبداد السياسي العنصري وميراثه، والإتيان بنظام ديمقراطي- تعددي يقوم على المساواة بين المواطنين ويضمن اختلافهم. وهذه المساواة المنشودة لا تتجه بأثرها نحو مطالب المستقبل فحسب حتى يضمن الكورد حقوقهم المشروعة والعادلة، وإنما يتعين أن تتحقق كذلك بأثر رجعي، وذلك عبر إزالة آثار الغبن القومي والاضطهاد الذي تراكم خلال عقود من سياسات البعث. وعليه يبدو ضرورياً وملحاً أن تتطهر تماماً الدولة السورية، مستقبلاً، من ماضيها الاستبدادي والعنصري، وتتخلص من ميراث التعسف بحق الكورد، عبر مجموعة من التدابير السياسية والتشريعية، وحتى الرمزية، التي تؤهلها لأن تكون دولة عموم مواطنيها، وتثبت على هذا النحو أنها مستقلة عن كل المظاهر الأيديولوجية والعنصرية التي طبعتها بطابعها.

ما يجدر ذكره، في هذا السياق، أنه ليس ثمة بينة أو قرينة تنبئ عن استعداد المعارضة العربية السورية على الاعتراف بالحقوق القومية للكورد السوريين، أو إعلان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطيعة مع ميراث البعث العنصري وسياساته الإنكارية تجاه الكورد وقضيتهم حتى هذه اللحظة. وهذه القوى حين تجد نفسها مرغمة على الحديث عن الشأن الكوردي السوري إنما تتحدث بطريقة عمومية وضبابية أقرب ما تكون إلى تصريحات وزراء أعلام حكومة البعث وناطقيه الرسميين. وهي في ذات الوقت تطالبنا بتأييد مطالبها السياسية بحزم دون الاكتراث لحقوقنا العادلة بالمقابل. ويتعذر اليوم الحديث عن تحالف مشترك للمعارضة السورية، شامل للكورد والعرب، بغياب هذا الخطاب الديمقراطي التعددي، الجذري والشامل، الذي يحتوي مطالب الكل ويستغرقها، ويؤكد على عدالة القضية القومية للكورد السوريين.

إن الاعتقاد بسوريّة القضية الكوردية والاعتراف بها، من جانب هؤلاء، لا ينبغي أن يقوما على أساس وعي عروبي مجرد، وإنما من خلال وعي سوري مشخّص. وعي بالمواطنة القائمة على الاختلاف والإقرار بالتعددية السياسية والتاريخية والثقافية. وهذا الاعتقاد لا يكون ممكناً إلا عبر الإقرار الدستوري والسياسي أن هويّة سورية السياسية ليست عربية فقط، ولا ينبغي أن تكون عروبية حصراً، إنما هي تعددية. وينبغي لأيّ

نظام سياسي محتمل أن يستمدّ شرعيته من المجتمع السوري بتنوعه القومي والثقافي والاجتماعي والتاريخي القائم، وأن يجد أسسه الواقعية في هذا التنوع ويعكسه في مبادئه العامة. وعادة ما يكون الدستور هو الناظم لهذه المبادئ العامة ولعلاقاته. ولهذا من العدل تماماً أن ينصّ الدستور السوري مستقبلاً ويحدد بوضوح أن الدولة السورية هي دولة متعددة القوميات، وأن العرب والكورد يمثلان القوميتين الرئيستين. إلى جانب الاعتراف بحقوق الجماعات القومية الأخرى كـ الكلدوآشوريين وغيرهم. وأن على أيّ دستور ديمقراطي محتمل لسوريا أن يقرّ بالتساوي التامّ بين العرب والكورد في المكانة والدور، وفي الحقوق والواجبات، كمدخل عادل ورئيس لحلّ القضية القومية للكورد في سوريا. وعليه أن ينصّ كذلك بأن البرلمان، أو أيّة سلطة أخرى، لا يملك حق المساس، بهذا المبدأ، أو يحدّ من شموليته ومن تحققه في كلّ مناحي الحياة السياسية أو الاجتماعية، وأن أيّ قانون يمسّ هذا المبدأ أو وجاهته يطعن في دستوريته، ويعدّ مخالفاً لعقد التأسيس والشراكة، وباطلاً في نهاية المطاف.

الانتماء لسوريا هو أعدل الأشياء بيننا، هذا ما ينبغي إعلانه والتأكيد عليه. وبكل المعايير ليس هناك ممن هو سوري أكثر من سواه أو أقلّ سوريّة. سورية هي للجميع دون تفاوت أو تفاضل. ولا معنى لحرية أيّ جماعة من دون هذه المساواة بين الكل. وعلى أيّ نظام سياسي محتمل يتصدى للتغيير أن يبرهن على أرض الواقع، وبصورة عملية، أن سوريا هي كورديّة بمقدار ما هي عربية، وعربية بمقدار ما ستكون كوردية. وهي في الآن نفسه ليست كوردية، أو لن تكون كذلك، بمقدار ما لن تكون عربية وحسب. وعدم القبول بهذه البداهة السياسية والثقافية سيقود المجتمع والدولة مجدداً إلى الخضوع لطغيان فئة أو جماعة عرقية، ويستبعد البقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن طمـوح الكورد فـي المواطنـة التامّة والمسـاواة الحقيقية لا ينبغي أن يفهم على أنه اختراع أيديولوجي أو سياسي، إنما هو شرط سياسـي وتاريخي لكمال الدولة السـورية ونضجهـا، ومقدمـة لشـرعيتها واسـتمرارها، وتجسـيدها لوحـدة إرادة السـوريين جميعـاً. وهذا هو الجـواب الحقيقي على السـؤال التاريخـي الكبير: هل الكيان السوري سـيظلّ صالحاً لبقاء الكورد فيه أحراراً، ومتسـاوين مع غيرهم، دون قسر، أو إنكار، أو إكراه، أو إرهاب؟ وكيف؟ هنـا تبرز أهميةً تكريس القناعة التالية، إن حرية الكورد ومسـاواتهم في سوريا هي شرط لحرية جميـع السـوريين ومسـاواتهم. ذلـك أن قضيـة حريـة السـوري بوجه خـاص، وحرية السـوريين بوجـه عام، تتصـل عميقاً بمسـألة مسـاواة السـوريين جميعـاً على اختلاف انتماءاتهم، فإن لم يتساوَ الجميع يغدو الحديث عن حرية السوريين فارغاً.

إن كمال التحرر السياسي للدولة السورية، وبروز دولة المواطنة الشـاملة والقوانين المدنية الموحّدة، التي تنفي كل إمكانية لممارسـة القهر السياسـي والاضطهاد بحق جماعة أو فرد، يعني في الوقت نفسـه، اكتمال المجتمع المدنـي ذاتـه وتقدمـه، الـذي يشـكل التنـوع الخصب والاختـلاف هويته الواقعيـة. ومن ثم فإن عجـز الدولة السـورية، مسـتقبلاً، عن التغلـب على حالـة اللاتكافؤ السياسي والاجتماعي بين تلك التعدديات والجماعات القومية المكونة للمجتمع السوري، بتحولها مجدداً إلى سلطة فئة عرقية أو حتى دينية أو طائفية، يعدّ ذلك إخفاقاً ذريعاً لهـا عن أن تكون دولة الحرية والمسـاواة والأمن لجميع مواطنيها، ويقـوض بالتالي كل إمكانية واقعية أو شكلية لنشـوء عقد اجتماعي- سياسي ومدني قائم على التسـامح والاختلاف والتعايش، عقد شـراكة جديد في الحياة الوطنية.

لقـد عـارض النظام البعثي في سـوريا، نظيـر البعثي العراقي الآفل (البعث العراقي اعترف بالكورد والحكم الذاتي رغم تشـويهه لهما فـي الممارسـة)، القائم على التسـلط الفـردي والقومـي، هويّـة سـوريا التاريخيـة- التعدديـة بالجوهـر القومي الخالـص، أو العرقي. وغدا ذلـك الحقيقة الرسـمية للسـلطة فـي سـوريا. ومن هذا المنطلـق فقد تنكـر للواقـع القائم ليس على المسـتوى السياسـي فحسـب، وإنمـا أيضاً علـى مسـتوى الواقع الاجتماعي والتاريخي. وأرسـت أيديولوجيا الاستبداد أسسـاً عرقيـة ومذهبيـة للنظـام السياسـي فـي سـوريا وكرّسـتها. وكان على المجتمع برمتـه، بما ينطوي عليه مـن تنـوع تاريخـي وتعـدد، أن يتوافق مـع قيـم النظام السياسـية والثقافيـة توافقاً كلّياً. وأن يسـتبعد، بالمقابل، قيمـه الخاصـة وهويتـه القائمة على الاختـلاف بغرض إثبات تجانسـه التام مع المزاعـم الأيديولوجية المعلنة. فلـم يكن بوسـع أيّ فرد آخر ممارسـة دوره السياسـي، مـن موقع هويتـه القومية أو خصوصيتـه الثقافية. إذ كان عليه أن يتطبع مع المجالين السياسـي والاجتماعي حتى يتطهـر فيهما تماماً، ويتماهى. كلّ ذلك عبر وسـائط، أو مـن خلال حزب، أو جهـاز كليّ القدرة. فـلا يبقى لهذا الفرد من هوية مجتمعية أو خصوصية إنسـانية، أو قناعة، أو رأي، إلا بمقدار ما يستجيب لهذا الغرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطـن يكـون للجميع، علـى نحو عادل ومتسـاو، حين لا يميز بيـن مكوناته في الحقوق والمكانة، وحيث ينتفي فيه التسلط والجور والاستعلاء القومي. وبخلاف ذلك يسـود التنـازع والاحتـراب ويكون مآلـه التفكك. وتتأسس هذه الشـراكة الحقيقية، التي ينتفي فيها التمايز والتراتبيات، على التسـليم بالمسـاواة القصـوى كمبدأ لسـلوك الدولة وقاعدة لممارساتها. وهذا الأمر يتطلب، كما أشـرنا، أن يترجـم النظام السياسـي هذه المسـاواة بيـن الجماعات السـورية بحيث يتناسـب مـع تطلعات الـكل وإرادتهم فـي البقاء والعيش المشـترك، بموجب عهـد مواطنة جديد ينتفـي فيه كل إمكانية لعـدم التكافؤ فـي الفرص وفي تأكيد الـذات الجمعية والهوية، وتلغى الشروط النظرية والعملية، التي عززت، وتعزز من مكانة جماعة على حساب أخرى.

وحيـن لا تكـون الدولـة منحلّة فـي هويـة قومية أو عرقيـة مـا، أو مذهبيـة، أو أيـة أيديولوجيـة أخرى، ولا تكون محددة بها أو مسـتلبة لها، تكون كل جماعة قومية موضوعـاً للحقـوق وغايـة لها علـى قدم المسـاواة مع الأخريات. وبمقتضى هذا الإقرار يحق لها المشاركة في الحياة السياسية وفي التمثيل السياسي.

وحيـن لا تعـود أيديولوجيـة قوميـة بعينهـا، دون سـواها، هي روح الدولة وجوهر السـلطة السياسـية، أو تختـزل طبيعة تلـك في الأولـى، تصبح الأخيـرة ممثلة لجميع مكوناتها. فلا ينشـأ أيّ تعـارض بين انتماء الفرد الخاص وانتمائه العمومي للدولة أو المجتمع السياسي. فالخـاص يصبح متمثـلاً في العـام والعام يغـدو ممثلاً للخاص في هذه الحالة.

يتمّ إلغاء التفاوت السياسي بين الأفراد والجماعات حيـن ينـزع الطابـع الأيديولوجـي القومي عـن الدولة المتعـددة الثقافات. وعندئذ تؤلّـف المواطنة وحدتها، وتنحل الفوارق وأشـكال التمييز بالمواطنة وبوساطتها بالـذات. وتحـرر الدولـة الوطنيـة مـن الأيديولوجيـة القوميـة، أو العرقيـة، علـى هـذا النحـو، يعنـي فـي المحصلـة تحرر المواطن سياسـياً مـن انتماءاته الـ قبل المدنيـة. وتحررهـا مـن أيديولوجية البعـث يعني عدم اعترافها بأي امتياز لقومية أو تفاضل لعرق دون سـواه، وتأكيـد ذاتها كدولة مواطنة على نحـو محض، بصفتها دولة مواطنين ليس إلا.

لا تكترث الدولة المتحررة من الأيديولوجية القومية لخصوصيـة مواطنيهـا القوميـة، طالما وأنهـا لا تعد من القوميـة أو العرق أساسـاً لها. وهذا ما يؤسـس لمفهوم أو تصـور جديد للمواطنة قائم على المسـاواة التامة في الحقوق والواجبات، عوضاً عن التصور العرقي السـائد والمهيمـن. وفي المآل يؤدي إلى نظـام مدني متميز عن سلطة البطش العنصري والاستبداد. فالمواطنة الحقيقية التي استبيحت في دولة البعث وأقصيت عملياً عن الحياة السياسية، سـتبدو كذلك غامضة وملتبسة ومشوّهة على الدوام ما لم تترجم في شكل نظام يمثل العموم بالفعل.

هنا يغدو سـند الكوردي أو العربي، أو الآشـوري، في التمتـع بحقوقه نابعاً مـن صفته كائناً سياسـياً، وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا يتساوى مع غيره من الأفراد. إذ لا يعود بمقدور الدولة أو أيّ نظام سياسي أن يميز بين المواطنين، فتمنح بعضاً حقوقاً وتمنع آخرين منها بذريعة أيديولوجية ما، وإنما يتعين عليها حالئذ أن تتصرف بما يضمن المساواة بين أعضاء المجتمع جميعاً وتعدل بينهم في الحظوة والمكانة.

في هذه الحالة، يمكن للدولة المتحررة من هيمنة أيديولوجية أو نزعة القومية أحادية، حتى إذا لم تنقطع غالبية مواطنيها عن الانتماء القومي، أن تعترف بخصوصية جميع الهويات المكونة للمجتمع المدني، وتتمثلها على نحو متساو، دون أن تتماهى معها، وإنما تتسامى عليها سياسياً بصفتها دولة جميع المواطنين. وفي الوقت نفسه يتحرر المواطن من الانتماء العرقي الجزئي، أو غير ذلك من الانتماءات الاجتماعية أو المعتقدية، دون أن يتنكر لهما، ويرقى حين يعلن انتماءَه السياسي للدولة، فهو يتعرف على نفسه عند هذا المستوى بصفته كائناً عموماً.

يتطلع الكورد السوريون اليوم إلى وضع سياسي ودستوري، يمكّنهم من ممارسة دورهم السياسي مباشرة. ويعني ذلك امتلاكهم للقدرة السياسية المشروعة التي بفضلها يمكنهم تقرير مصيرهم بحرية ودون إكراه. وهم يبحثون عن الشروط الموائمة للمساواة الحقيقية، في بلد أكثر تنوعاً وانفتاحاً، المساواة التي تتيح بالفعل إمكانية التعايش بصورة متكافئة. وينشدون الضمانات الواقعية (الدستورية، السياسية، الثقافية) التي تحول دون كل أشكال التمييز القائم والمتوارث، بحقهم، وبحق غيرهم من الأقليات القومية المهمّشة. حيث يمكن للكوردي السوري، المقصيّ والمغيّب حتى هذا الوقت، أن يكتشف على نحو ملموس الأساس المنطقي والأخلاقي في نظام سياسي جديد، ويزداد وعيه بالانتماء إليه ويعزز.

من هنا يبدأ العمل الوطني على أساس شراكة وطنية عامة وفعلية. دون إقصاء أو إنكار. فسوريا الغد، لن تكون ميراثاً لأحد، أو لجنس دون آخر، إنها لكل السوريين على نحو متساو وعادل. ولا يمكن لطرف أن يستأثر بها بعد الآن أو يتصرف على نحو يتجاهل حق الآخرين فيها. والمصلحة المشتركة لكل السوريين هي التي ستضمن بعد الآن وحدة المجتمع السوري وانسجامه وتماسكه، عوض عن الشعارات القوموية الوحدوية الفارغة. وهو ما سيشكل إنجازاً تاريخياً بالفعل.

ذلكم هو الأساس الذي يمكن للكورد المهمشين تاريخياً، المغيبين والمقصيين عن الشراكة السياسية والوطنية، المجردين من المواطنة وحقوقها، أن يعيشوا ذواتهم في إطارهم الوطني بصورة أعمق، بعد أن يستردوا دورهم التاريخي الذي بدده عسف الاستبداد والسلطة القومية العنصرية. بهذا فقط يمكن أن ينتهي اغترابهم السياسي، ويزول التعارض بين إرادتهم القومية وإرادة المركز السياسي، ويثبت الكورد أن حياتهم القومية لا تتعارض مع حياتهم الوطنية.

ضمان الحرية الطبيعة للإنسان ليس هو الغرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليتيم للديمقراطية. كما أنها لا تستهدف فقط هيمنة أغلبية أو طغيانها على ثقافة الأقلية باسم هوية الأكثرية القومية. إذ تشترط الديمقراطية مقاومة هذه الهيمنة باسم الحرية، واحترام التعددية، وحماية التنوع وإنتاجه على نحو أرقى. ومثال ميلوسوفيتش اليوغسلافي والقوميين المتعصبين أمثاله أسطع برهان على ذلك. فقد كانوا يمثلون أغلبية عظمى من الرأي العام القومي، أغلبية قومية متعصبة، مشحونة برفض الغير. ومع ذلك شنّوا حرباً عنيفة ضد الأقليات، باسم النقاء القومي والتجانس العرقي. فلا يمكن القبول بأي تعريف للديموقراطية في مثل هذه الحالة، إلا بوصفها سيادة الاعتراف بالآخر وحماية اختلافه واحترامه، كما يقول تشارلز تايلور.

إن طغيان الأغلبية واستبدادها يمثل تهديداً جديّاً للمساواة والحرية معاً، وللديمقراطية إجمالاً.

وبخاصة عندما تكون أغلبية منتخبة ومستقطبة حول أيديولوجية دينية أو قومية عنصرية، كما ينوّه تورين. إذ أن هيمنة هذه الأغلبية ستعيد إنتاج أشكال جديدة من عدم المساواة، وأنماط أخرى من التمييز المصحوب بالعنف السياسي والإقصاء والقهر، حينما تغدو تلك الأغلبية مستأثرة بالسلطة السياسية وتكون مصدراً للتشريع والقوانين، فتعمد إلى الإنكار وإقصاء الأقلية وتهميش إرادتها. من هنا تبرز أهمية تأسيس الديمقراطية على التوافق بين الإقرار بإرادة الأغلبية مشروطة بضمان التعددية على اساس اللامركزية، وحماية الأقليات واحترام تطلعاتها المتنوعة. أي الاعتراف المتبادل بين الوحدة والتعددية. إذ يتعذر اليوم تخيل ديمقراطية غير تعددية، ولا معنى لها خارج الإقرار بتعدد المعتقدات والهويات والتطلعات الثقافية. وأيّ نظام سياسي يستمدّ شرعيته من هيمنة أغلبية دينية، أو طائفية، أو أيديولوجية عرقية، إنما يقوّض الديمقراطية وينهك كل نزوع نحو المساواة. وفي الحالة السورية، بصورة خاصة، من شأن ذلك أن يعيد إنتاج سياسات الاستبداد القومي للبعث وتكريس تلك الممارسات العنصرية التي استعبدت واستبعدت شرائح كبيرة من المجتمع السوري.

وكما يشير العديد من المفكرين، فإن كل إقصاء صريح أو ضمني، للأقلية يتنافى مع قاعدة العمومية والمساواة، ومطلب خضوع الأقلية ديمقراطياً للأكثرية لا يعني بالضرورة انتهاك حريتها والإخلال بمبدأ المساواة واستبعاد الأقلية، لأن الغاية من ترجيح إرادة الأكثرية هي ليست فرضت هيمنتها أو طغيانها، بقدر ما هي ضمان حقوق الأقلية وممارستها. فالديمقراطية هنا، كوسيلة، ستؤول إلى تقويض ذاتها كغاية وتتعارض معها، وبخاصة عندما تمتص فئة معينة أو طائفة أو جماعة عرقية- قومية إرادة الكل في إرادتها الأيديولوجية أو المذهبية الخاصة، ومن ثم تطابق بين إراداتها وإرادة الحكم، فلا تعود تهدف إلى الخير العام أو المنفعة المشتركة.

الديموقراطية المساواتية تعني، في هذا السياق تحديداً، نفي التباينات بين المجموعات والهويّات الثقافية، وخلق الشروط السياسية والدستورية المناسبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخلق حريات أرقى لدى الأقلية. إنها بهذا لا تحرر الأفراد والجماعات من القيود التي تفرضها هيمنة أغلبية ما، وإنما أيضاً تجعلهم قادرين على صناعة حياتهم السياسية وتقرير مصائرهم. وكما يشير آلان تورين فإنه دون حرية الاختيار وتقرير المصير، ليس ثمة ديمقراطية، ودون تعددية وانفتاح وتواصل سياسي حرّ بين المختلفين في المصالح والآراء، تغدو الديموقراطية شبحاً هزيلاً. وهي تنعدم في مجتمع متجانس متماه مع ذاته، تحتكر فيه السياسة، والحياة عموماً، في فرد أو حزب أو عرق أو طبقة...الخ.

كل أغلبية تكون خطرة بصفتها أغلبية نمطية في السلطة، كذلك تكون الأقلية مشبوهة ومارقة في نظر الأغلبية، لا بموجب واقعها، وإنما بموجب نواياها ومقاصدها المختلفة وطموحها إلى المساواة، وإلى أن تصبح أكثرية، وكذلك بموجب حذرها الدائم وارتيابها في ادعاء الأغلبية في السلطة بتجسيد الإرادة العامة وتمثيلها. إن الحذر العميق من هذه العلاقة غير السوية نابع من الخشية المشروعة من رؤية الديمقراطية وهي تندحر على يد الأغلبية القومية أو الدينية، أو حتى المذهبية، وبالتالي تنزلق سورية مجدداً إلى هاوية أشكال جديدة من الاستبداد القومي أو الديني.

تترجم الديمقراطية المساواة السياسية بين الأفراد على أساس المواطنة، فلا تكترث لانتماءاتهم الطبقية أو الدينية أو القومية. وتؤكد على أن البشر من حيث المبدأ والأصل أحرارٌ ومتساوون في الحقوق والمكانة والواجبات. وهذا هو المبدأ الجوهري في الديمقراطية. فلا تقبل بأي تمايز على أساس العرق أو الدين أو الانتماء الطبقي، وتعارض كل تباين في الأدوار والمكانة بموجب هذا المبدأ. إن مجتمع المواطنين الذي يتعين على الدولة السورية مستقبلاً أن تمثل تعبيره السياسي الخارجي وتجسده، عليه أن يثبت منذ البداية أنه لم يعد يحتمل أيّة تراتبية في المواطنة بين الأفراد والجماعات، وأن المواطنة السورية هي أعدل الأشياء قسمة بين السوريين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية، فلا تفاضل ولا تفاوت بين الأشخاص وبين الجماعات، ولا إقصاء أو نفي لأحد.

إن المجتمع السوري، بتنوعه التاريخي القائم وتعدداته الثقافية والقومية، هو الذي يجب أن يكون المرجع المباشر لمفهوم المواطنة الجديدة، عوضاً عن مفهوم الجنسية العرقي المتخم بالهوية العنصرية. فهذا المفهوم المستلب في هوية عرقية أكثرية، وحتى دينية كان، ولا يزال، يختزل في نفسه وهم العمومية الوطنية، وهو الذي أضرّ كثيراً بالحياة المشتركة والمساواة، وقد تكرّس بالفعل على حساب الواقع الاجتماعي والتاريخي الذي غيّب إلى أقصى حدّ.

من هنا تستلزم المواطنة السورية المنشودة وحتى تحقق أهدافها بصفتها قاعدة انتماء ومبدأ المساواة بين جميع السوريين، تمكين الكورد من المشاركة السياسية على قدم المساواة مع العرب، دون أية عوائق مادية أو رمزية تنتقص من دورهم أو مكانتهم. وهذه المشاركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتعدى الحقوق المعهودة (حق الانتخاب، وحق التصويت، وحق الترشّح... الخ) لتصل إلى حق السيادة والمشاركة فيها على نحو متساو. إذ لا وجود لمواطنة حقيقية من دون سيادة ممثلة للعموم، ولا معنى للسيادة من دون مواطنة فعلية يتساوى جميع الأفراد على أساسها. إن المشاركة في السيادة هي حق لكل مواطن، فإن لم يكن أحدٌ وحدَه مواطناً وسيداً على الآخرين بمفرده، فإن الجميع أسيادٌ وأحرار بالتساوي. وإذا كان جميع المواطنين أسياداً وأحراراً فلا مكان لعبودية أيّ فرد، وهذا الأمر تشهد عليه التجارب السابقة وستبرهن عليه التجارب اللاحقة.

الحياة السياسية المنشودة في سوريا ما بعد الاستبداد ينبغي ألا تحتمل أيّ ضيق أفق عصبوي- قومي، أو دونية ترى في الكوردي مواطناً من الدرجة الثانية. والخبرات القهرية التي عاشها ويعيشها الكورد السوريون حتى الآن تدفعهم إلى الحذر والارتياب. فهل ستنكر سوريا ما بعد الاستبداد عليهم الحق في المساواة التامة سياسياً، أو تقصيهم ثانية عن ممارسة أيّ دور بحكم طبيعة انتمائهم القومي وهويتهم؟ لهذا يطالب الكورد بإلحاح بضرورة أن يحظى أيّ نظام سياسي محتمل بثقتهم التامة.

إن الحرية والمساواة، اللتين ستعلنان كمبادئ لأيّ نظام حكم، تبقيان مجرد أفكار وشعارات لا تعكس النيّة الحقيقة لديه ما لم يتمكن الكورد وغيرهم من ممارسة دورهم المطلوب والمحتمل على قدم المساواة. والمواطنة السورية المنشودة إن لم تكن ضامنة للحقوق القومية المشروعة للكوردي، من هذا الموقع فإن الحرية والمساواة لن تكونا سوى وسيلة كاذبة وخادعة لخلق نمط جديد من طغيان جماعة قومية دون غيرها، وشكل جديد للقهر السياسي.

تبرهن التجارب السياسية على أن فاعلية استبداد أو طغيان الأغلبية تتلاشى، ما إنْ تتخلى هذه عن وعيها العصبوي (القومي- أو الديني) أمام وعيها بالانتماء لهوية أشمل هي الاشتراك في المواطنة. إن الإلغاء الإيجابي للانتماء العصبوي يعني بالمقابل تملك المواطنة والتمتع بها، أي الحذف الإيجابي لكل انتماء خارج المجتمع السياسي. إنها تعني العودة الواقعية للمصالحة مع الانتماء العمومي للوطن، قبل أن يُستَلب في الفرد المستبد، أو في الأيديولوجية القومية أو...الخ وهذا هو الحل الحقيقي لأيّ انشقاق أو تناحر محتمل بين مكونات المجتمع السوري. إن تأكيد الذات عصبوياً أو دينياً سيفقد جدواه أمام مظاهر جديدة من الانفتاح الإنساني والحوار الندّي العقلاني. فتاريخ سوريا هو ليس فحسب تاريخ عرق بعينه أو دين أو مذهب دون سواه. إنه بخلاف ذلك تاريخ كل هذا التنوع والتعدديات الثقافية والاجتماعية. والحياة الوطنية الحقّة ستبدأ في البرهة ذاتها حينما تكفّ كل جماعة أو فئة عن المطالبة بجعل هويتها أو عقيدتها هي الوحيدة السائدة.

لقد حان الوقت أن يظهر العرب السوريون لشركائهم الكورد ويثبتوا كيف يمكن لسوريا أن تكون دولتهم، دولة المساواة الشاملة. وبهذا تؤكد الأغلبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية أنها معنية بمصير الكورد وبحريتهم ومساواتهم مثلهم، وتمهّد السبيل لتأسيس حياة مشتركة أرقى، وأكثر عدالة للجميع.

الديمقراطية، والتعددية، والعلمانية. هذه المطالب الثلاث هي أثافي التغيير الحقيقي والمنشود في سوريا، التي من دونها لا يمكن إنجاز الحداثة السياسية في البلد.

وواهم من يعتقد بأنه يمكن أن يكون هناك نظام ديمقراطي حقيقي في سوريا غير علماني، وأكثر وهماً، من يتحدث عن مساواة حقيقية بين السوريين دون نظام علماني، ومخادع أو ساذج من يظن أنه يمكن للكورد السوريين أن يتساووا مع غيرهم من مواطنيهم دون علمنة النظام السياسي في سوريا مستقبلاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com